المؤتمر الخامس للمؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا

مدينة فاس- المغرب

28_2008/10/30

حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة المبدعة

د. حسين رحيم rahim_hocine@yahoo.fr

أ. أحمد بن قطاف ahmed_benguettaf80@yahoo.fr

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي برج بوعريريج – الجزائر

بريد الكتروني:

أولا: مفهوم حاضنات الأعمال التقنية، مسار نشوئها وتطورها:

قصد التقليص من معدلات الفشل التي تصيب المؤسسات الجديدة، ظهرت فكرة حاضنات الأعمال، والتي تهدف أساسا إلى احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الجديدة والمشروعات ذات النمو

العالي، من خلال تقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم رواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع، وذلك على أسس ومعايير متطورة، ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات، ومواجهة المخاطر العالية المترتبة عن إقامتها.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال، حيث أنشئت أول حاضنة أعمال في سنة 1959 بالمركز الصناعي لباتافيا The Batavia Industrial Center بمدينة نيويورك، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها، التي توقفت عن العمل، إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع، مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً، خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال نشطة، ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة[1].

ونظرا لما حققته التجربة من نجاح في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فقد توالى إنشاء الحاضنات في مختلف أنحاء العالم، حتى بلغ عددها أكثر من 3500 حاضنة في العالم، منها أكثر من 900 حاضنة في الولايات المتحدة وحدها، و أكثر من 2500 حاضنة موجودة خارج الولايات المتحدة، منها 1000 حاضنة بدول الإتحاد الأوربي (حوالي 200 حاضنة في فرنسا، 100 حاضنة في بريطانيا ، وحوالي 300 حاضنة في ألمانيا). أما في الدول النامية فقد قدر عدد حاضنات الأعمال بـ 500 ، منها 300 حاضنة بكوريا، و465 حاضنة بالصين، وفي البرازيل قدر عدد حاضنات الأعمال بما يقارب 150 حاضنة[2].

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال National Business Incubation Association (NBIA) حاضنات الأعمال بأنها: "هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم

المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات "[3].

كما تعرف حاضنات الأعمال التقنية بأنها "مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة قائمة على التكنولوجيا، أو مؤسسات مبدعة (entreprises innovantes)، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة"[4].

تختلف حاضنات الأعمال باختلاف أهدافها وأنواع المشاريع التي تحتضنها. ويمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها إلى ثلاثة أصناف رئيسية تتمثل فيما يلي[5]:

- حاضنات الأعمال العامة General / Mixed-use Incubators
- حاضنات الأعمال المتخصصة Economic Development Incubators
- حاضنات الأعمال التقنية Technology Business Incubators

إضافة إلى الأصناف الرئيسية الثلاثة المذكورة، يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى عدة أنواع أخرى، حسب اختصاصها أو الهدف الذي تنشأ من أجله، نذكر منها: الحاضنة الإقليمية، الحاضنة الدولية، الحاضنة الصناعية، حاضنة القطاع المحدد، الحاضنة البحثية، الحاضنة الافتراضية، حاضنات الإنترنت[6].

تتواجد حاضنات الأعمال التقنية عادة ضمن عدة أماكن مثل مدن العلوم وحدائق العلوم والتكنولوجيا، ومراكز الابتكار والتجديد، والجامعات ومراكز البحث والتطوير. وفضلا عن هذه الأماكن، يمكن أن تتواجد أيضا حاضنات الأعمال ضمن المؤسسات أو الشركات التي تسعى إلى

احتضان المؤسسات الصغيرة المبدعة، خصوصا تلك التي تمارس أنشطة مكملة لنشاط الشركة (المناولة)[7].

ثانيا: أهمية حاضنات الأعمال التقنية وشروط نجاحها

تتجلى أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية في كونها قاعدة انطلاق مؤسسات يقوم رأس مالها على المعرفة، في ظل تحول عام للاقتصاد الحديث من اقتصاد العضلات إلى اقتصاد المعرفة. ولا يقتصر دور حاضنات الأعمال التكنولوجية فقط على احتضان ورعاية المؤسسات الصغيرة المبدعة، ولكنها تعد أيضا أداة من أدوات دعم التنمية الاقتصادية من جهة، وتنمية روح المقاولة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد من جهة ثانية.

يتوقف نجاح الحاضنات في تحقيق أهدافها التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، على توافر العديد من الشروط والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تنمية روح الإبداع والتجديد وثقافة التقاول والعمل الحر، والرغبة في إحداث تنمية تكنولوجية حقيقية للمجتمع، ومن بين هذه الشروط نذكر ما يلي:

- وجود بحث علمي قوي ومبدع ومؤسسات بحث علمي قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي، عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيات الجديدة؛
- توافر روح الإبداع والابتكار، والتي بدورها تتأثر بالعملية التعليمية ومستوى الوعي في المجتمع؛
- وجود وانتشار ثقافة العمل الحر، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، والاستعداد للمخاطرة وتبني أفكار جديدة؛
- توافر آليات الدعم والمساعدة، كحدائق ومدن العلوم والتكنولوجيا؛

- تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية من جهة، وفتح طرق جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل شركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير[8].

ونظرا للطبيعة الخاصة لحاضنات الأعمال التقنية، كونها مشاريع تهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات الجديدة، فإن نجاحها يتوقف على توافر مجموعة أخرى من العوامل ترتبط بعملية إقامة هذه الحاضنات من حيث: تنظيم الحاضنة، السوق المتاح للمؤسسات الملتحقة بها، برامج عمل الحاضنة، موقع ومباني الحاضنة، بالإضافة إلى طبيعة مصادر التمويل. وتختلف طبيعة ودرجة أهمية هذه العوامل تبعاً للمرحلة الزمنية التي تمر بها الحاضنة كمشروع مستقل.

ثالثا: أهم التجارب العالمية في ميدان حاضنات الأعمال التكنولوجية (التجربة الفرنسية):

تعتبر التجربة الفرنسية في ميدان الحاضنات من أقدم التجارب في دول الإتحاد الأوربي، والتي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينيات. ويقدر عدد الحاضنات في فرنسا بحوالي 200 حاضنة تتوزع على مختلف المدن الفرنسية، وقد تم في عام 2001 إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات "France Incubation"، وقد قامت هذه الجمعية بوضع تصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية التي يتم تبعاً لها تقسيم المشروعات الجديدة وهي[9]:

- التكنولوجيا الحيوية biotechnologie: الصحة، الصناعات الغذائية، علوم الحياة؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الإنترنت، البرمجيات، علم الشبكات الاتصالات، الوسائط المتعددة؛
- العلوم الإنسانية والاجتماعية: التعلم، الثقافة.

وبالإضافة إلى التصنيف السابق، نجد تصنيفا آخر في فرنسا لحاضنات الأعمال حسب الجهة أو الهيئة التي تنتمي إليها، حيث نجد: حاضنات حكومية، حاضنات تمتلكها الشركات الكبرى، وحاضنات قطاع خاص.

وبالنسبة للنوع الأول (الحاضنات الحكومية) فقد أطلقت فرنسا مشروع احتضان وتمويل المؤسسات التكنولوجية incubation et capital amorçage des entreprises technologiques في مارس 1999 من طرف وزارتي البحث العلمي والاقتصاد، والذي يهدف إلى إنشاء حاضنات تكنولوجية موجهة إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، حيث أسفر هذا المشروع (إلى غاية نهاية 2003) عن النتائج التالية[10]:

- إنشاء 30 حاضنة تكنولوجية؛
- احتضان 964 مشروع ، تخرج منها 519 مؤسسة توظف حوالي 2025 شخص؛

وتتميز هذه الحاضنات بكون 35% منها تعمل في ميدان التكنولوجيا الحيوية biotechnologie و31% تعمل في ميدان تكنولوجيا المعلومات. هذا، إضافة إلى أن نسبة 90% من أصحاب المشاريع يحملون شهادات عليا (ماجستير، دكتوراه) و58% منهم لا يقل سنهم عن 36 سنة و 39% بين 25 و35 سنة.

وفضلا عما سبق نجد عدة اختلافات جوهرية تميز تسمية الحاضنة في فرنسا، وهذا تبعا لنموذج احتضان المشاريع المعمول به، ويمكن أن نميز هذه الاختلافات كما يلي:

يطلق مصطلح **حاضنة incubateur** على الحاضنات التي توفر الدعم الفني والإداري والتمويلي لتشجيع إقامة مشروعات جديدة، ما عدا استضافة الشركات، أي أنها لا تقدم الموقع الذي يمكن بدء المشروع فيه، ويمثل هذا النوع أولى مراحل احتضان المشاريع الجديدة التي تنتهي عادة بإنتاج العينات الأولى للمشروع، أما مصطلح **مشتلة pépinière** فيطلق على المراكز التي توفر الخدمات

التي تم ذكرها من قبل، بالإضافة إلى توفير الموقع الذي يتم إقامة المشروع فيه، وعادة ما يتم الالتحاق بهذا النوع من الحاضنات بعد التخرج من النوع الأول، ويوضح لنا الشكل التالي نموذج احتضان المؤسسات المعمول به في فرنسا وأهم مميزاته:

نموذج احتضان المشاريع الفرنسي

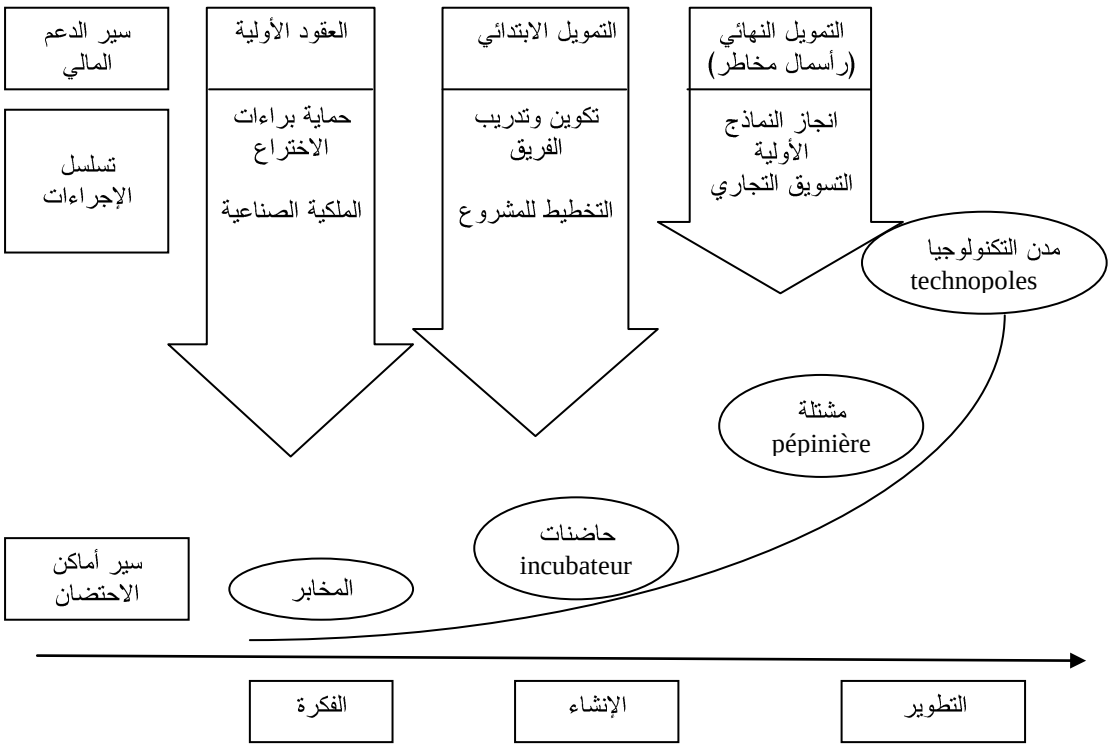

رابعا: التجارب العربية في ميدان حاضنات الأعمال التكنولوجية (تجربة مصر) :

تعتبر التجربة المصرية في ميدان حاضنات الأعمال التجربة الأولى على مستوى الدول العربية، والتي استطاعت إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج وطني في عدة محافظات مختلفة. ولتجسيد هذه التجربة تم إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة في جويلية 1995، والتي كانت تهدف أساسا إلى:

- نشر وتنمية ثقافة العمل الحر ودعم إنشاء المشروعات[11]؛
- إنشاء وإقامة وإدارة حاضنات الأعمال والتجمعات التكنولوجية والعلمية والصناعية والإشراف على إعداد وتكوين الكفاءات البشرية في مجال الحاضنات[12]؛
- الإشراف على برامج التعاون مع الهيئات الدولية في مجال الحاضنات.

ومن ناحية أخرى قامت الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال، بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، بوضع إستراتيجية لإقامة 21 حاضنة أعمال وتجمعات ذات وحدات دعم تكنولوجي وعلمي وصناعي تغطي كافة أنحاء الجمهورية، وذلك خلال الفترة 1997-2003. وتهدف خطة الجمعية إلى إنشاء حاضنات تخرج حوالي 150 مشروع كل عشر سنوات وتوفر 2900 فرصة عمل. ولقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل إقامة وإدارة 12 من حاضنات الأعمال والتجمعات العلمية والتكنولوجية والصناعية حتى نهاية جويلية 2001، تاريخ بدء العمل في الحاضنات، حيث تستوعب الحاضنة الواحدة حوالي 40 مشروعا لمدة 03 سنوات، وتبلغ تكلفة إقامة الحاضنة الواحدة من 2 إلى 3مليون جنيه[13].

خامسا: تجربة الجزائر في ميدان حاضنات الأعمال التكنولوجية

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال التقنية متأخرة نوعا ما، مقارنة ببعض الدول النامية، والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي نص تشريعي ينظم نشاط الحاضنات حتى سنة 2003، باستثناء القانون رقم 01-18، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في سنة 2001، والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات. كما أننا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، حيث اعتبر أن مشاتل المؤسسات يمكن أن تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية هي[14]:

- **المحضنة**: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة الربط**: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات**: وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

ففي حين تقتصر المحضنة، كشكل من أشكال المشاتل، على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، نجد أن مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية يشمل كل أنواع المشاريع، وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة. ويعتبر نزل المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية المعمول به في الدول التي لديها تجارب في الميدان، من حيث تركيزها على المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير.

وتجسيدا لمشروع إقامة مشاتل ومحاضن المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية إلى إنشاء 11 محضنة و04 ورشات ربط[15]. وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005- 2009 تم تخصيص 4 ملايير دينار لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التخطيط لزيادة عدد المحاضن ليبلغ 20 محضنة. أما فيما يخص مراكز التسهيل فقد أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 14 مركز تسهيل كمرحلة أولى على مستوى 14 ولاية، ثم إنشاء 21 مركز في مرحلة ثانية، ليبلغ عدد المراكز 35 مركزا[16].

خاتمة:

تعد حاضنات الأعمال آلية بالغة الأهمية في ظل اقتصاديات تعتمد أكثر فأكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهجها التنموي، على غرار اقتصادياتنا، ولذلك فإن التشجيع على إقامتها ودعمها يستدعي اهتماما وعناية أكبر من قبل السلطات العمومية.

ونظرا لما حققته مشاريع الحاضنات من نجاح في العديد من الدول الصناعية، فإن دولنا مطالبة بالاستفادة من تلك التجارب، في إطار تعاون إقليمي (مثلا في إطار الشراكة الأورومتوسطية) ودولي، كما ينبغي توسيع إطار التعاون وتبادل الخبرات فيما بين الدول العربية ليشمل مجال حاضنات الأعمال، لاسيما وأن بعض هذه الدول اكتسبت تجربة في الميدان. ويمكن في هذا الإطار التوجه نحو الشراكة في إقامة حاضنات أعمال تكنولوجية، وخاصة في مجالات التكنولوجيات الدقيقة.

---

[1] NBIA: " what is incubators " , disponible sur le site web : www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 12/01/2006

[2] Elena Scaramuzzi : Incubators in developing countries: status and development perspectives, World Bank, Washington DC , May, 2002, p: 05

[3] NBIA," what is incubators " , op.cit

[4] حسين رحيم : " نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف ، العدد: 02 ، 2003 ، ص : 168

[5] OCDE : TECHNOLOGY INCUBATORS: nurturing small firms, OCDE , paris , 1997 p: 15

[6] نبيل محمد شلبي : " نموذج مقترح لحاضنة أعمال تقنية بالمملكة العربية السعودية " ، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ، 29- 28 ديسمبر ، 2002 .

[7] محمد بن بوزيان ، الطاهر زياني: مداخلة بعنوان : " دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر ، 17-18افريل ، 2006

[8] حسين رحيم : مداخلة بعنوان : " المؤسسات الحاضنة وشركات رأس المال المخاطر كآليتين لدعم وتنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 29-30 أكتوبر ، 2001

[9] عاطف الشبراوي : حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة 2003، ص : 72

[10] Ministère délègue à la recherche : mesures de soutien à l'innovation et à la recherche technologique, bilan au 31 décembre 2003, avril, 2004, pp: 27- 29

[11] أحمد يونس درويش : " التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات " ، ملتقى تنمية الموارد البشرية ، صندوق تنمية الموارد البشرية ، متاح على الموقع :www.hrdfsa.com.ws3p2.ppt التاريخ: 2005/05/05

[12] ANIMA : état d'avancement du réseau méditerranéen des incubateurs et pépiniers d'entreprises technologiques, Marseille innovation, étude ANIMA N°09, partie 01, mars 2004, p: 20

[13] الغرفة التجارية والصناعية بالرياض : المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود ، منتدى الرياض الاقتصادي : نحو تنمية اقتصادية مستدامة ، الرياض ، أكتوبر 2003 ، ص : 132

[14] الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 /2003/02 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد: 13 ، 2003 ، ص : 14

[15] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 67 ، 05 نوفمبر ، 2003 ، ص- ص : 18- 20

[16] أمحمد حميدوش ، " مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة " ، مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، العدد 02 ، مارس ، 2003 ، ص : 13